

شملت مجموعة من البرامج ، في مقدمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبية، وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وبرنامج دعم تدرّس الأطفال مثل "برنامج تيسير" و"برنامج دعم الأرامل". و قد مكنت هذه البرامج، على اختلاف أشكالها، من التقليل من نسبة الفقر والهشاشة والهدر المدرسي، ومن ولوج فئة واسعة من المواطنين والمواطنات إلى الخدمات الأساسية.

- وتعزيزا لهذه المكاسب، بات من الضروري تكثيف الجهود من أجل استكمال بناء منظومة قوية توفر الحماية الاجتماعية لفئات واسعة، وتكون قادرة على الحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما على الفئات الأكثر هشاشة، من قبيل تلك التي ترتبت عن تداعيات جائحة كوفيد-19.
- في هذا السياق، أطلق جلالة الملك أيده الله ونصره، في خطابه السامي بمناسبة خطاب العرش لسنة 2020 و افتتاح الدورة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2020، إصلاحا كبيرا لتعميم الحماية الاجتماعية.

- وتتمثل أهم مرتكزات هذا الإصلاح في ما يلي:

- أولاً : تعميم التغطية الصحية الإجبارية، بحلول نهاية سنة 2022، بحيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء؛

- ثانياً : تعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و2024، التي سيستفيد منها حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس؛

- ثالثاً : توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، و تعميم التعويض عن فقدان الشغل خلال سنة 2025. فيما يتعلق بكلفة هذا الإصلاح، وكما تعلمون فهي تبلغ حوالي 51 مليار درهم موزعة كما يلي:

◀ تعميم التغطية بالتأمين الاجباري عن المرض: 13,8 مليار درهم؛

◀ تعميم التعويضات العائلية: 19,8 مليار درهم؛

◀ توسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد: 16,5 مليار درهم؛

◀ تعميم الولوج للتعويض عن فقدان الشغل: 1 مليار درهم.

▪ أما فيما يتعلق بالتمويل، فحوالي 50 % سيتم تمويلها عن طريق الاشتراكات و50% المتبقية عن طريق ميزانية الدولة خاصة من خلال:

▪ إعادة التوزيع التدريجي للموارد المخصصة حالياً لتمويل البرامج الاجتماعية القائمة كراميد الذي سيتم تحويله إلى تأمين إجباري عن المرض، وبرامج دعم التمدرس كتيشير، ودعم الأرامل،... التي سيتم تجميعها في برنامج واحد يتعلق بالتعويضات العائلية ..؛

▪ تعبئة موارد ضريبية جديدة كالمساهمة التضامنية التي أدرجناها في قانوني المالية 2021 و 2022، ومكنت من تعبئة حوالي 5 ملايين درهم سنة 2021، وستمكن من تعبئة حوالي 6 ملايين درهم هذه السنة. إلى جانب الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض المنتجات (الإطارات المطاطية، الآلات المنزلية المستهلكة للكهرباء).

▪ وعلى العموم فالحكومة حريصة على توفير الموارد الضرورية لضمان التنزيل السليم لهذا الورش، كما أنها

حريصة على اتخاذ ما يلزم من تدابير لتضمن في نفس الوقت التوازن المالي لمختلف الأنظمة، واستفادة المواطن من مختلف خدمات الحماية في أحسن الظروف.

▪ وفي هذا الصدد، تمت تعبئة 10 ملايين درهم برسم سنة 2022 في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، بهدف تمويل مختلف البرامج الاجتماعية الحالية وكذا مكونات تعميم الحماية الاجتماعية، لاسيما ما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري عن المرض.

▪ فيما يتعلق بتقديم تنزيل المشروع:

تم اتخاذ العديد من الإجراءات في إطار تنزيل هذا المشروع، لاسيما تلك الرامية الي إقرار تعميم نظام التأمين الإجباري عن المرض. وتهم هذه الإجراءات بشكل أساسي:

▪ إصدار القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي يشكل الإطار المرجعي لتنفيذ الرؤية المستتيرة لجلالة الملك في مجال الحماية الاجتماعية.

▪ التوقيع أمام جلالة الملك على ثلاث اتفاقيات إطار تتعلق بتعميم التأمين الصحي الإجباري عن المرض لفائدة

لفئات العمال غير المأجورين (التجار ومقدمو الخدمات المستقلون والحرفيون والمهنيون الحرفيون والفلاحون).

■ إصدار القانونين 30.21 و 31.21 اللذين يعدلان على التوالي القانون 15-98 والقانون 15-99 المتعلقين بالتغطية الصحية الأساسية والتقاعد لفائدة لفئات العمال غير المأجورين.

■ تم فتح باب التأمين الصحي والمعاش لفائدة 11 مليون مواطن ومواطنة من العمال غير الأجراء، وذلك بفضل إسراع الحكومة بإخراج 21 مرسوما تطبيقيا للقانونين 15-98 و 15-99، والتي تهم :

- مليون و600 ألف فلاح؛

- نصف مليون حرفي؛

- 800 ألف من التجار والصناع التقليديين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحد، أو الذين يمسون محاسبة وكذا المقاولين الذاتيين؛

- 140 ألف من سائقي سيارات الأجرة؛

- 230 ألف من السائقين المهنيين؛

- الأطباء والصيادلة والمهندسين والبيطرة والطبوغرافيين والقوابل ومهن الترويض وصناع رمامات الأسنان والمتخصصين في الحماية والتغذية والموثقين والمرشدين السياحيين والعدول والفنانين، وغيرهم من الفئات.

وما يبعث على الفخر حقا هو أن المشروع الملكي للحماية الاجتماعية، لاقى صدى كبيرا وتفاعلا ايجابيا من لدن المواطنين والمواطنيين، وأرقام الانخرافات التي تتوفر عليها والتي ناهزت **2 مليون منخرط**، دون احتساب ذوي الحقوق، تجعلنا على يقين تام باحترام السقف الزمني الذي حدده جلاله الملك نصره الله لضمان التأمين الصحي عن المرض لفائدة كل المغاربة.

■ كما يتضمن مخطط العمل لسنة 2022، التزاما بالجدولة الزمنية التي حددها خطاب العرش، وذلك من خلال تمكين الفئات الهشة والفقيرة الخاضعة حاليا لنظام راميد، من التوفر على تأمين عن المرض، يمكنهم من الولوج إلى القطاعين العام والخاص، وبنفس سلة علاجات إجراء القطاع الخاص.

وسوف تعمل الحكومة خلال سنتي 2023 و2024، على ضمان تعويضات عائلية لكل الأسر للحماية من المخاطر

المرتبطة بالطفولة ودعم التمدرس في سن مبكرة. ثم سنباشر في سنة 2025 توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لكافة النشيطين وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل.

■ ولمواكبة الورش الكبير للحماية الاجتماعية، فقد وضعت الحكومة استراتيجية واضحة المعالم لإصلاح المنظومة الصحية تركز على أربعة مبادئ توجيهية تتمثل في:

- تثمين الموارد البشرية بكل فئاتها؛
- تأهيل العرض الصحي عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية والمراكز الاستشفائية والإقليمية والجهوية والجامعية، مع مأسسة إلزامية الولوج إلى مسلك العلاجات عبر مؤسسات الرعاية الصحية الأولية أو عبر طبيب عام؛
- تعزيز حكمة المنظومة الصحية وذلك عبر إحداث المجموعات الصحية الترايبية حول المراكز الاستشفائية الجامعية؛

- إحداث نظام معلوماتي مندمج يمكن من التتبع الدقيق لمسار كل مريض عبر ملف طبي مشترك بين كافة

المتدخلين من مؤسسات صحية (عمومية وخاصة)،
والهيئات المدبرة للتأمين الصحي عن المرض والهيئة
المقننة.

وقد خصصت الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية للسنة
المالية 2022، ميزانية تقدر بـ 6 ملايين درهم لتأهيل البنيات
الاستشفائية وتعزيز تجهيزاتها (وهو ما يشكل زيادة قدرها
2,7 مليار درهم أي 64% مقارنة مع سنة 2021)،
وستتمحور أهم المشاريع التي سيتم إنجازها حول:

- بناء المركز الاستشفائي الجامعي الجديد ابن سينا الذي
أطلقه جلالة الملك حفظه الله بغلاف مالي إجمالي فاق 6
ملايين درهم، وستخصص له 1,1 مليار درهم خلال هذه
السنة؛

- تأهيل حوالي 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية
باعتمادات تقدر بـ 500 مليون درهم؛
- مواصلة بناء وتأهيل حوالي 30 من المراكز الاستشفائية
الجهوية والإقليمية من خلال رصد 600 مليون درهم إضافية
للاعتادات المخصصة سنويا لهذا الإجراء والمقدرة بمليار
درهم.

